قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

س: ما معنى الإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ؟

ج: هو التَّصديق الجازمُ من صميم القلب بوجود ذاته تَعَالَىٰ؛ الَّذي لم يُسبَق بضدٍّ ولم يُعقَّب به، هو الأوَّل فليس قبله شيءٌ، والآخِر فليس بعده شيءٌ، والظَّاهر فليس فوقه شيءٌ، والباطنُ فليس دونه شيءٌ، حيٌّ قيُّومٌ أحدٌ صمدٌ، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[الإخلاص:٣-٤].

وتوحيده بإلهيَّتِه وربوبيَّتِه وأسمائِه وصفاتِه.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ سؤالًا آخرَ يتعلَّق بـ(الإيمان)؛ فقال: (ما معنى الإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ؟).

ثمَّ أجاب عنه بقوله: (هو التَّصديق الجازمُ).

وقيد (الجازم) قيدٌ لازم؛ فإنَّ تفسير (الإيمان) بمجرَّد التَّصديق: غلطٌ؛ بيَّنه ابن تيميَّةَ الحفيد في كتاب «الإيمان» من وجوهٍ مختلفةٍ؛ أنَّ الإيمان لا يصحُّ تفسيره شرعًا بأنَّه التَّصديق فقط؛ فليس هو تصديقًا مطلقًا؛ بل تصديقٌ مخصوصٌ، وهذا التَّصديق المخصوص هو التَّصديق المُتيَقَّن الثَّابت الَّذي لا يتغيَّر، ويُشار إليه بـ(الجَزم).

فقول المصنِّف في (الإيمان): (هو التَّصديق الجازمُ) أي الثَّابت الرَّاسخ المُتَيقَّن؛ لا مُطلَق التَّصديق.

فمِن الغلط: الاكتفاء في بيان حقيقة (الإيمان) أنَّه التَّصديق.

فإن قال قائلٌ: جاء عند ابن جرير في «تفسيره» عن ابن مسعودٍ أنَّه قال: «الإيمان: التَّصديق» وفي إسناده ضعفٌ، لكن جاء مِثْله عن داود بن أبي هِند في كتاب «السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد أنَّه قال: «الإيمان: التَّصديق» وإسناده حسنٌ، وكذلك لو راجعنا كُتب اللُّغة نجدهم يقولون: (الإيمان: التَّصديق)!

والجواب: أنَّ هذه الأقوال المأثورة عن بعض السَّلف، والمنقولة في كُتب الكلام العربيِّ: المُراد بِها إثبات معناه في اللُّغة أنَّه التَّصديق؛ فأصل (الإيمان) في لُغة العرب: التَّصديق، والتَّصديق متفاوِتٌ، أمَّا باعتبار الحقيقة الشَّرعيَّة لـ(الإيمان): فالتَّصديق الكائن فيها هو التَّصديق الجازم.

وهذا التَّصديق الجازم مَردُّه إلى القلب؛ كما قال المصنِّف: (مِن صميم القلب) يعني مِن مُجتمَع القلب وأصله وخالصه ووسطه؛ فهو متمكِّنٌ منه ثابتٌ فيه.

وهذا التَّصديق الجازم ردَّه المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ إلى **أربعة أشياءَ**:

- **أوَّلها**: وجود الله.
- **وثانيها**: ألوهيَّة الله.
- **وثالثها**: ربوبيَّة الله.
- **ورابعها**: أسماء الله وصفاتُه.

فالإيمان بالله يتعلَّق بالتَّصديق الجازم بِهذه الأربعة: أن تصدِّق جازمًا بوجود الله، وألوهيَّته، وربوبيَّته، وأسمائه وصفاته.

ودَرَج أهل العلم على ذِكر (وجود الله) قيدًا قبل ذِكر (رُبوبيَّته)؛ لأنَّ الإيمان بالرَّبِّ

يتوقَّف على كونه موجودًا؛ فإنَّ المعدوم لا يصلح أن يكون رَبًّا، ولا يكون ربٌّ إلَّا وله وجودٌ؛ فهم يذكرون وجوده لتعلُّق ما بعده - مِن ربوبيَّته وألوهيَّته وأسمائه وصفاته - به.

ثمَّ فسَّر المصنِّف وجود الله عَزَّوَجَلَّ بقوله: (الَّذي لم يُسبَق بضدٍّ) أي لم يكن قبله مُناوِئٌ مضادٌّ له؛ فهو الأوَّل وليس قبله شيءٌ، قال: (ولم يُعقَّب به) أي لم يُتبَع بنظيرٍ ومَثيلٍ له سُبْحَانَهُ؛ فهو الآخِر وليس بعده شيءٌ.

فإنَّ مِن أسماء الله: الأوَّل، والآخر، والظَّاهر، والباطن؛ فهو الأوَّل الَّذي ليس قبله شيءٌ، وهو الآخر الَّذي ليس بعده شيءٌ، وهو الظَّاهر الَّذي ليس فوقه شيءٌ، وهو الباطن الَّذي ليس دونه شيءٌ.

وهذه الأسماء الأربعة - الواردة في سورة الحديد وفي الحديث في «صحيح مسلمٍ» عن أبي هريرةَ في تفسيرها - **جامعةٌ لنوعين من الإحاطة**:

- ✓ **أحدهما**: الإحاطة الزَّمانيَّة؛ فهو الأوَّل والآخر.
- ✓ **والآخر**: الإحاطة المكانيَّة؛ فهو الباطن والظَّاهر.

ذكر هذا جماعةٌ؛ منهم: ابن تيميَّةَ الحفيد، وأبو عبد الله ابن القيِّم، وابن سِعدي في «شرح الكافية الشَّافية».

وبسَط المصنِّف هنا ما يتعلَّق بوجود ربِّنا عَزَّوَجَلَّ، دون ما يتعلَّق بربوبيَّته وألوهِيَّته وأسمائه وصفاته؛ لأنَّه سيذكرها مفردةً فيما يُستقبَل.

فإنَّه بَيَّن أنَّ حقيقة (الإيمان بالله) ترجع إلى أربعة أشياء؛ هي الإيمان بوجوده، وبربوبيَّته، وألوهيَّته، وأسمائه وصفاته، ثمَّ فسَّر هنا ما يتعلَّق بوجود الله عَزَّوَجَلَّ، وأعرَض

عن بيان ما يتعلَّق بباقيها ممَّا يرجع إلى الألوهيَّة والرُّبوبيَّة والأسماء والصِّفات؛ لأنَّه سيذكرها فيما يُستقبَل [١].

(١) إلى هنا تمام المجلس الخامس، وكان بعد الفجر يوم السَّبت الثَّاني والعشرين من ربيعٍ الآخِر، سنة ثلاثٍ وأربعين بعد الأربعمائة والألف، ومدَّتُه: ساعةٌ وتسعٌ وعشرون دقيقةً.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

س: ما هو توحيد الإلهيَّة؟

ج: هو إفراد الله عَزَّوَجَلَّ بجميع أنواع العبادة الظَّاهرة والباطنة قولًا وعملًا، ونفيُ العبادة عن كلِّ ما سوى الله تَعَالَىٰ كائنًا مَن كان.

كما قال تَعَالَىٰ: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[الإسراء:٢٣].

وقال تَعَالَىٰ: ﴿۞ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾[النِّساء:٣٦].

وقال تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ ﴿١٤﴾﴾[طه].

وغيرُ ذلك من الآيات.

وهذا قد وَفَتْ به شهادة أَلَّا إله إلَّا الله.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ سؤالًا آخر يتعلَّق بما سبق ذِكره مِن الإيمان بالله؛ فإنَّه بَيَّن في جوابه المتقدِّم المتعلِّق بالإيمان بالله أنَّ الإيمان به يدور على أشياءَ أربعةٍ: وجوده، وربوبيَّته، وألوهيَّته، وأسماؤه وصفاته، ثمَّ أَتبع السُّؤال المتقدِّم عن مفردات متعلِّقات الإيمان به؛ مُبتدئًا بما يرجع إلى توحيد الألوهيَّة؛ مكتفيًا بما سبق مِن ذِكره ما تعلَّق بوجود الله في جوابه عن حقيقة الإيمان بالله.

فإنَّه لمَّا سأل فيما سلف: (ما هو الإيمان بالله؟) أجاب عنه، وبَسَط القول فيما يتعلَّق بـ(وجود الله) بما يُناسب المقام، ثمَّ ألْحق بقيَّة تلك الأمور الأربعة إجمالًا بقوله في

آخره: (وربوبيَّته، وألوهيَّته، وأسمائه وصفاته)، ثمَّ رجع هنا إلى تفصيل ما بقي؛ وهو ما يتعلَّق بالألوهيَّة، والرُّبوبيَّة، والأسماء والصِّفات، فقال هاهنا: (ما هو توحيد الإلهيَّة؟).

و(**التَّوحيد**) **شرعًا** هو إفراد الله بحقِّه.

و(**حقُّ الله**) **ثلاثة أنواعٍ**:

✓ **أوَّلها**: حقُّ الألوهيَّة.

✓ **وثانيها**: حقُّ الرُّبوبيَّة.

✓ **وثالثها**: حقُّ الأسماء والصِّفات.

ونشأ مِن هذه الحقوق الثَّلاثة: أنواع التَّوحيد؛ فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ حقًّا على عباده؛ ففي حديث معاذ بن جبلٍ في «الصَّحيحين» أنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال له: «**يَا مُعاذُ؛ أَتَدْرِي مَا حَقُّ الله عَلَى العِبَادِ؟**»، فأثبت لله حقًّا.

وهذا الحقُّ لا يتمحَّض - أي لا يخلُص - جعلُه له إلَّا بالتَّوحيد؛ تصديقًا لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[الإخلاص]؛ فإنَّ الله ذكر في الآية أحديَّته، وحذف مُتعلَّقها - أي لم يُبيِّن ما تكون فيه هذه الأَحديَّة -؛ لتعُمَّ جميع أفرادها؛ فيكون أحدًا في ألوهيَّته، وأحدًا في ربوبيَّته، وأحدًا في أسمائه وصفاته.

فقِسمة (التَّوحيد) ثلاثة أنواعٍ ثابتةٌ بالأدلَّة الشَّرعيَّة، ومِن أشهرها: المعنى المتقدِّم بيانه؛ وهو أنَّ التَّوحيدَ إفراد الله بحقِّه، وأنَّ حقَّه هو في الرُّبوبيَّة، والألوهيَّة، والأسماء والصِّفات، وأنَّ الله ذَكَر أحديَّته في صدر سورة الإخلاص؛ فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[الإخلاص]، وحذف متعلَّق الأحديَّة لتَعُمَّ جميع الأنواع.

وذِكر هذه الأنواع الثَّلاثة شائعٌ في كلام المتقدِّمين متفرِّقًا؛ فيُوجَد في كلام أبي حاتمٍ

ابن حِبَّان، وأبي عبد الله ابن مَنْده، في جماعةٍ بعدهم.

وشُـهِرت نسـبتُه إلى ابن تيميَّةَ الحفيد وعلماء الدَّعوة رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ؛ لأنَّهم عُنوا به؛ فإنَّ الخلل في توحيد الأُلوهيَّة لم يكن عظيمًا عند الأوائل، وزاد في أواخر القرون المتوسِّطة في هذه الأمَّة، ثمَّ ما بعدها إلى يومنا؛ فنهض النَّاهضـون ببيانه وإقامة الحجَّة فيه؛ فشُـهِر كلامهم فيه وإن كان ما ذكروه موجودًا في كلام غيرهم.

وهذه سُـنَّة الله في الحقِّ وأهله؛ فإنَّ الحقَّ لم يزل موجودًا في الأمَّة؛ وإن ظهر في قرنٍ أكثر مِن ظهوره فيما تقدَّمه بحسب الحاجة إلى إظهاره.

فما يقع في كلام جماعةٍ مِن المخالفين مِن أنَّ هذه المسائل وأشباهها إنَّما ذكرها مَن ذكرها - ويسـمُّون علماءَ من المتأخِّرين - غلطٌ محضٌ، نتج مِن قِلَّة المعرفة بكلام الأوائل؛ كما صـنَّف بعض المصـنِّفين رسـالةً في دعوى أنَّ شـروط (لا إله إلَّا الله) لم يذكرها إلَّا بعض مَن تأخَّر، وأنَّ العلماء الأوائل لا يعرفون هذه الشُّـروط! فقد سـبق أن ذكرتُ لك مِن كلام الحسن البصريِّ، ووَهْب بن منبِّهٍ، والحافظ عبد الغنيِّ المقدسيِّ ما يُبيِّن أنَّ هذا الأمر معروفٌ عند الأوائل.

ومِثلَه قُل في أنواع التَّوحيد، وكذا في كلِّ ما تراه مقرَّرًا عند محقِّقي المتأخِّرين في أبواب الدِّيانة كلِّها، سواء كان في باب الخبر أو الطَّلب؛ فإنَّه يُوجَد في كلام الأوائل، لكن ينهض ناهضٌ بإشاعته وإظهاره في المتأخِّرين حتَّى يظنَّ مَن قَصُر عِلمه أنَّ هذا مِن كيسه وأنَّه لا يُوجَد في كلام الأوائل.

وسيأتي لهذا نظائرُ مختلفةٌ.

وابتدأ المصـنِّف بتوحيد الألوهيَّة؛ لجلالة قَدره؛ فإنَّه أعظم قدرًا، وأولى رعايةً

وعنايةً مِن قَسِيمَيه؛ فهو مقدَّمٌ على توحيد الرُّبوبيَّة، وتوحيد الأسماء والصِّفات.

ويُقال فيه: (توحيد الإلهيَّة)، و(توحيد الألوهيَّة)؛ فكلاهما مصدر.

وأجاب عنه بقوله: (هو إفراد الله عَزَّوَجَلَّ بجميع أنواع العبادة الظَّاهرة والباطنة قولًا وعملًا، ونفيُ العبادة عن كلِّ ما سوى الله تَعَالَىٰ كائنًا مَن كان).

وهذا الحدُّ الذي ذكره لـ (توحيد الإلهيَّة) ينتظم فيه ثلاثة أركانٍ:

- ✓ **أحدها**: المفرِد.
- ✓ **وثانيها**: المفرَد.
- ✓ **وثالثها**: المفرَد به.

فأمَّا المُفرِد: فإنَّه العبد؛ لأنَّه المُخاطَب بالعبادة - كما تقدَّم -؛ فهو الَّذي يُطلَب منه إفراد ما ذُكِر في هذا النَّوع.

وأمَّا المُفرَد: فهو الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فهو الَّذي له التَّوحيد؛ كما قال المصنِّف مصرِّحًا به: (هو إفراد الله عَزَّوَجَلَّ).

وأمَّا المُفرَد به: فهو جميع أنواع العبادة، ولا يتحقَّق إفرادها إلَّا بنفيها عن غيره.

وكلُّ هذا مذكورٌ في كلام المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والأنفع فيما يُذكَر مِن حقائق العلوم والفنون - ممَّا يُسمَّى حدودًا -: أن تكون مختصَرةً موجَزةً؛ فإنَّها تُعاب بالطُّول؛ ذكره السُّيوطيُّ في «تدريب الرَّاوي»؛ **لأنَّ المقصود مِن بيان الحقائق بالحدود**: تسهيل تصوُّرها لها، وتقريب الإيقاف عليها؛ فإذا طالت العبارة المُخبِرة عنها؛ عاقَ ذلك عن فهمها.

فيُقال وَفْق الطريق الأوفق في بناء الحدود: إنَّ (**توحيد الإلهيَّة**) **شرعًا** هو إفراد الله

بالعبادة [١].

فإذا أفرد العبد ربَّه عَزَّوَجَلَّ بعبادته فإنَّه يُحقِّق توحيد الإلهيَّة.

وذكر المصنِّف ثلاث آياتٍ تُصدِّق ما ذكره مطوَّلًا وما ذكرتُه اختصارًا مِن بيان توحيد الألوهيَّة، وأنَّه يرجع إلى إفراد الله بالعبادة:

فالآية الأولى: قوله تَعَالَىٰ: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣]) أي أَمر سُبْحَانَهُ ألَّا نعبد إلَّا إيَّاه.

فالقضاء المذكور في الآية قضاءٌ شرعيٌّ دينيٌّ؛ غايتُه: الأمرُ.

فإنَّ (قضاء الله) نوعان:

- **أحدهما**: قضاءٌ قدريٌّ كونِيٌّ.
- **والآخر**: قضاءٌ دينيٌّ شرعيٌّ.

---

(١) وهذا الحدُّ يَرِدُ عليه إجمالًا - دون تفصيلٍ -: طولُه؛ فإنَّ الطُّول ممَّا يَعِيب الحدود؛ كما ذكره السُّيوطيُّ في «تدريب الرَّاوي».

فمَن أراد أن يَحُدَّ شيئًا معرِّفًا له فَلْيحرِص على الوجازة فيه؛ **لأنَّ مقصود الحدود**: بيانُ الحقائق، وتطويلُها يُضعِف هذا البيان.

وأمَّا باعتبار التَّفصيل: فإنَّ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فسَّر أفراد العبادة بالظُّهور والبُطون والقول والعمل؛ ومثل هذا يُستَغنى بإجماله عن تفصيله في الحدِّ.

كما أنَّه ذَكر ما يلزم من الإفراد بالعبادة، فذكر مقابِلَه، وهو (نفي العبادة عن كلِّ ما سِوى الله تَعَالَىٰ)، **والحقيقة يُكتَفى ببيانِها من حيث هي**، دون ذكر ما يلزم أو تَتضمَّن. [شرح برنامج التعليم المستمر].

والمذكور في الآية مِن الثَّاني.

والآية الثَّانية: قوله تَعَالَىٰ: ﴿۞ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [النِّساء:٣٦]؛ وهو ظاهرٌ في الأمر بالتَّوحيد؛ فمعنى قوله تَعَالَىٰ: (﴿۞ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾) أي وحِّدوه.

فاسم (العبادة) إذا وقع في القرآن وغيره يُراد به: توحيد الله عَزَّوَجَلَّ؛ كقوله تَعَالَىٰ في صَدْر سورة البقرة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة:٢١] أي وحِّدوه؛ جاء هذا عن ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره.

بل قال ابن عبَّاسٍ: «كلُّ ما ورد في القرآن من العبادة فمعناه التَّوحيد»؛ ذكره البغويُّ في «تفسيره».

والآية الثَّالثة: قوله تَعَالَىٰ: (﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه: ١٤]).

ودلالتها: في قوله: (﴿فَٱعۡبُدۡنِي﴾)؛ فإنَّه أمرٌ بالعبادة بعد ذكر توحيد الإلهيَّة في قوله: (﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾).

فهؤلاء الآيات دالَّةٌ على وجوب توحيد الإلهيَّة على العباد، وأن يُفرِدوا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بعبادتِهم.

ثمَّ قال المصنِّف: (وهذا قد وَفَت به شهادة أَلَّا إله إلَّا الله)؛ يعني أنَّ شهادة لا إله إلَّا الله هي توحيد الله بالعبادة؛ لِما تقدَّم أنَّ معناها: لا معبودَ حقٌّ إلَّا الله؛ وهذا يقتضي أن تكون أعمال العبد الباطنة والظَّاهرة كلُّها لله وحده.

وأشار إلى هذا المصنِّف في «سُلَّم الوصول»؛ فقال:

وَقَدْ حَوَتْهُ لَفْظَةُ الشَّهَادَهْ ... فَهْيَ سَبِيلُ الْفَوْزِ وَالسَّعَادَهْ

أي قد اشتملت شهادة ألَّا إله إلَّا الله على توحيد الإلهيَّة.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

س: ما هو ضدُّ توحيد الإلهيَّة؟

ج: ضدُّه: الشِّرك؛ وهو نوعان:

- شركٌ أكبرُ؛ ينافيه بالكلِّيَّة.
- وشركٌ أصغرُ؛ ينافي كمالَه.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

لمَّا بيَّن المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ فيما تقدَّم توحيد الإلهيَّة، أَردفه بسؤالٍ يتعلَّق به؛ فقال: (ما هو ضدُّ توحيد الإلهيَّة؟).

والتَّعريف بـ (الضِّدِّ) - غالبًا - له منفعتان:

* **أحدهما**: كمال استيضاح وفهم ما ذُكِر ضدًّا له؛ فإنَّ ما عرفْتَه آنفًا مِن توحيد الألوهيَّة يتمُّ وضوحه لك بمعرفة الشِّرك، وفي ذلك قال الشَّاعر:

وَبِضِدِّهَا تَتَبَيَّنُ الْأَشْيَاءُ

* **والآخر**: الحثُّ على الممدوح منهما، والزَّجر عن المذموم منهما؛ فإذا عرفتَ أنَّ (التَّوحيد) ضِدُّه (الشِّرك)، وأنَّ (الشِّرك) ضدُّه (التَّوحيد) = حَملك ذلك على الاعتناء بالتَّوحيد؛ إقبالًا عليه وعملًا به، وحملك أيضًا على الحذر من الشِّرك والفرار منه.

والضِّدِّيَّة المذكورة لا تختصُّ بتوحيد الإلهيَّة؛ فالشِّرك كلُّه ضدٌّ لأنواع التَّوحيد

كلِّها.

فكلُّ نوعٍ من التَّوحيد يكون مُقابِلَه نوعٌ من الشِّرك يُضاده:

- فتوحيد الإلهيَّة يُضادُّه: شرك الإلهيَّة.
- وتوحيد الرُّبوبيَّة يُضادُّه: شرك الرُّبوبيَّة.
- وتوحيد الأسماء والصِّفات يُضادُّه: شرك الأسماء والصِّفات.

فالتَّوحيد في كلِّ نوعٍ مِن أنواعه ضِدُّه الشِّرك.

والَّذي جَرى عليه المصنِّف هو متابِعٌ فيه خطابَ الشَّرع؛ فإنَّ اسم (الشِّرك) إذا أُطلِق في خطاب الشَّرع يُراد به: الشِّرك الَّذي يتعلَّق بالألوهيَّة؛ كما أنَّ (التَّوحيد) إذا أُطلِق فيه فإنَّه يُراد به: توحيد الألوهيَّة.

فما ذكره مِن المقابَلة صحيحٌ باعتبار المعهود في خطاب الشَّرع؛ فإنَّه إذا ذُكِر (الشِّرك) فيه فالمراد به: شرك الألوهيَّة والعبوديَّة؛ لأنَّ أعظم ما وقع مِن النَّاس من الشِّرك هو ما تَعلَّق به [1].

والمصنِّفون في باب الاعتقاد - أو غيره مِن أبواب العِلم - تارةً يذكرون الحقائق فيه

---

(١) **فمثلًا**: قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[البقرة:٢١]، هذا الأمر بالعبادة يُراد به: توحيد الألوهيَّة.

ومثلًا: ما في «صحيح مسلمٍ» في قصَّة جابرٍ في حجِّ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «فأَهلَّ بالتَّوحيد»؛ يعني توحيد الألوهيَّة؛ لأنَّه قال: (لبَّيك اللَّهمَّ لبَّيك، لبَّيك لا شريك لك، لبَّيك)؛ فهذا إهلالٌ بتوحيد الألوهيَّة.

ومنه أيضًا: حديث أبي مالكٍ الأشجعيِّ عن أبيه في «صحيح مسلمٍ»: «**أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ**»؛ فالمراد

باعتبار خطاب الشَّـرع، وإن كانت تقع على غيرها؛ كالواقع في كلام جماعةٍ مِن أهل العِلم: أنَّ (التَّوحيد) هو إفراد الله بالعبادة، وأنَّ (الشِّـرك) هو دعوة غيره معه؛ فهذا الَّذي ذكروه لا يُعتبَر غلطًا وإنْ كان للتَّوحيد أنواعٌ أُخَر غير توحيد العبادة؛ كما أنَّ للشِّـرك أنواعٌ أُخَر غير شرك العبادة؛ فإنَّ هذا الَّذي ذكروه هو باعتبار المعهود في خطاب الشَّرع؛ أنَّ (التَّوحيد) إذا أُطلِق أُريد به توحيد العبادة والإلهيَّة والألوهيَّة، وأنَّ (الشِّرك) إذا أُطلِق أُريد به ضدُّ هذا النَّوع.

فكُن على علمٍ بذلك؛ لئلَّا تَعْجل بتغليط أحدٍ من المتكلِّمين في هذا الباب بأنَّهم ذكروا شيئًا دون شيءٍ؛ لأنَّهم أخذوا بالحقيقة الشَّرعيَّة، وأعرضوا عمَّا سواها [(١)].

به: توحيد الألوهيَّة.

فيكون (التَّوحيد) إذا أُطلِق في خطاب الشَّرع فالمراد به: توحيد الألوهيَّة.

وكذلك (الشِّرك) إذا أُطلق في خطاب الشَّرع فالمراد به: شرك الألوهيَّة. [شرح برنامج التعليم المستمر].

(١) ومن هنا تكون عبارة المصـنِّف صـحيحةً؛ لأنَّه اقتصـر على بعض الحقيقة تَبَعًا للخطاب الشَّرعيِّ.

والخطاب الشَّرعيُّ له أسرارٌ في الاقتِصار.

كما ذكرنا لكم: أنَّ (الموالاة) و(التَّوَلِّي): باعتبارِ الوضـعِ العامِّ هُما بمعنًى واحدٍ، لكن باعتبار خطاب الشَّـرع: فإنَّ (التَّوَلِّي) مخصـوصٌ فيه بما يشـتمِل على الخروج من الإسـلام؛ يعني إمدادَ الكفَّار وإعانتَهم وتقويتَهم لأجل الحامل الدِّينيِّ على ذلك مِن محبَّة دينهم وكراهيَّة دين المؤمنين.

ومَعرفة مواضع الألفاظ في الخطاب الشَّرعيِّ مِن أعظم مَدارك العلم؛ أي أن تعرفَ أنَّ هذا اللَّفظ موضـوعٌ في الشَّـرع لمعنًى دون معنًى؛ كما تقدَّم معنا: أنَّ (النَّفير) في الخطاب الشَّـرعيِّ موضـوعٌ

ثمَّ ذَكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أنَّ الشِّرك نوعان:**

أحدهما: (شركٌ أكبَرُ؛ ينافيه بالكلِّيَّة).

والآخر: (وشركٌ أصغرُ؛ يُنافي كمالَه).

والقِسمة المذكورة لـ (الشِّرك) هي باعتبار قَدْره.

فـ (الشِّرك) باعتبار قَدْره نوعان:

- **أحدهما:** الشِّرك الأكبر.

للخروج في الجهاد دون غيره.

فإذا عرفتَ هذه القاعدةَ؛ انتفعتَ بِها كثيرًا في مسائل العلوم وألفاظ الخَلق؛ فإنَّ بعض مَن يتكلَّم في العلوم يضع لفظةً على غير موقعها الشَّرعيِّ، ولا تتمكَّن مِن ردِّها إلى موضعها الشَّرعيِّ والاستدراك عليه إلَّا بملاحظة تصرُّف الخطاب الشَّرعيِّ.

ولو أنَّ طالب العلم جعل هذا أصلًا كلِّيًّا عنده؛ لَنَبُل في العلم واستفاد، ولا يمكنه ذلك إلَّا بدوام الاتِّصال بخطاب الشَّرع؛ مِن كَثرة القراءة للقرآن الكريم ولسنن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والعناية بحفظهما.

وقد روى ابن أبي حاتِمٍ في «مقدِّمة الجرح والتَّعديل» عن عبد الله بن وَهْبٍ قال: «كنَّا نَعْجَب مِن نَزْعِ مالكٍ من القرآن» يعني من استنباطه؛ «فسألنا أختَه عن ذلك؟ فقالت: كان إذا دخل البيتَ لم يكن له شُغلٌ إلَّا القرآن»؛ فلأجل دوام الصِّلة كان له فهمٌ شديدٌ.

ومثلُه أيضًا: أبو محمَّدٍ سفيانُ بنُ عُيَيْنةَ الهِلاليُّ؛ فإنَّه كان كذلك لأجل دوام صلته بالسُّنَّة.

ومثلُهما أيضًا: أبو بكرٍ ابنُ خزيمةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ؛ فإنَّه كان يقول: «مَن يأتيني بحديثين متعارِضَين فأُؤلِّف بينهما؟»؛ أي أجمع بينهما؛ ولا يمكنه ذلك إلَّا بكمال المعرفة بسنَّة النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[شرح برنامج التعليم المستمر].

- **والآخر**: الشِّرك الأصغر.

وقِسمة الحقائق الإيمانيَّة وغيرها:

○ تارةً يكون مصرَّحًا به في خطاب الشَّرع.

○ وتارةً يُستنبَط باستقراء أدلَّة الشَّرع.

فما ذكرناه آنفًا مِن قسمة (التَّوحيد) ثلاثة أنواعٍ: ناتجٌ مِن استقرائها.

وأمَّا قِسمة (الشِّرك) إلى أكبر أو أصغرَ: فإنَّه ناتجٌ مِن التَّصريح به، وليس مِن استقرائه؛ فقد ذُكِر الشِّرك الأصغر في أحاديثَ؛ منها:

ما رواه أحمدً وغيرُه أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ: الشِّرْكُ الأَصْغَرُ**».

وعند الحاكم وغيره مِن حديث شدَّاد بن أَوْسٍ أنَّه قال: «كنَّا نَعدُّ على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ الرِّياء الشِّركُ الأصغرُ»، ومِثل هذا له حُكم الرَّفع؛ فإنَّه أضافه إلى عهد النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وما ذُكِر منه (أصغرُ) فإنَّه يُقابِله منه: (أكبرُ).

وهذه مِن المسائل الَّتي ذكرتُ لك بأنَّها تكون موجودةً ليست في كلام الأوائل فقط؛ بل تكون موجودةً في خطاب الشَّرع، لكن يجهل مَن يجهل دلالته على ذلك، فيزعم أنَّ تقسيم الشِّرك إلى أكبرَ وأصغرَ ليس في كلام الأئمَّة وإنَّما في كلام مَن تأخَّر! وهذا غلطٌ؛ لِما عرفتَ من أنَّ هذه القِسمة مردُّها إلى التَّصريح بِها في خطاب الشَّرع بذكر الشِّرك الأصغر الَّذي يقابِله الشِّرك الأكبر.

ولم يُعبَّر عن الشِّرك الأصغر في خطاب الشَّرع بـ(الشِّرك الصَّغير)، ولا جُعِل مُقابِله

في كلام أهل العِلم: (الشِّرك الكبير)، وإنَّما قالوا: (أكبَر، وأصغر)، ولم يقولوا: (الشِّرك الكبير، والشِّرك الصَّغير)؛ تعظيمًا له؛ لأنَّ هذا الباب مِن باب (أفعل التَّفضيل) الَّتي تدلُّ على تفاوُت الرُّتب، وأنَّ كلَّ شيءٍ منها مُستكِنٌّ فيه شرٌّ لا ينبغي التَّهاون به؛ بخلاف لو أُخبِر عنه بأنَّه صغيرٌ؛ فإنَّه ينشأ حينئذٍ في نفس السَّامع عدم المبالاة به وكأنَّه شيءٌ هيِّنٌ، بخلاف ما يُورثه (أفعل التَّفضيل)؛ الَّذي يدلُّ إمَّا على (أفعل التَّفضيل) في المدح، أو يدلُّ عليها في الذَّمِّ.

وقد ذكر المصنِّف أنَّ الشِّرك الأكبر (يُنافيه بالكلِّيَّة) أي يُنافي التَّوحيد؛ لتعلُّقه بأصله، وهذا معنى قول بعضهم: إنَّ الشِّرك الأكبر يُنافي أصل التَّوحيد.

فقول المصنِّف: (يُنافيه بالكلِّيَّة) أي يُنافي أصله، ويُباينه مباينَةً تامَّةً.

وأمَّا الشِّرك الأصغر فذكر أنَّه (يُنافي كماله) أي يُنافي كمال التَّوحيد.

فلمَّا حصلت المفاوتة بين ما يتعلَّق به الشِّرك الأكبر والشِّرك الأصغر؛ تَفاوت قَدْرهما في مُنافاة التَّوحيد:

○ فالشِّرك الأكبر حصَل تعلُّقه بأصل التَّوحيد أنَّه يُنافيه؛ أي لا يبقى التَّوحيدُ مع وجود الشِّرك الأكبر.

○ وأمَّا الشِّرك الأصغر فإنَّه يُنافي كماله؛ فيُوجَد التَّوحيد معه، لكنَّه توحيدٌ ناقصٌ، فات مِن كماله ما فات بقَدْر ما وقَع من الإشراك [1].

---

(١) وقد ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أنَّ الشِّرك الأكبر (يُنَافِيه بالكلِّيَّة) أي ينافي التَّوحيد؛ لتعلُّقه بأصله، وأنَّ الشِّرك الأصغرَ (يُنَافي كمالَه)؛ لتعلُّقه بكمال التَّوحيد.

فلِاختلاف المُتعلَّق اختلَف الأثر؛ فلمَّا كان الشِّـرك الأكبَر مُتعلَّقه أصـلُ التَّوحيد صـار مُنافيًا له بالكلِّيَّة، ولمَّا كان الشِّـرك الأصـغرُ مُتعلَّقُه كمالُ التَّوحيد صـار مُنافِيًا لكماله. [شـرح برنامج التعليم المستمر].